الفصل الثالـــث

واقع الصناعة فى العالم الثالث

أولا : النظام العالمى وتخلف العالم الثالث .

ثانيا : طبيعة التصنيع فى العالم الثالث .

ثالثا : مناهج التصنيع فى العالم الثالث .

رابعا : إطلالة على حقيقة النمو الصناعى فى العالم الثالث .

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمـــــة .

إن مهمة انشاء صناعة وطنية تعد من أهم الواجبات الرئيسية التى طرحت بالحاح شديد على بلدان العالم الثالث غداة الحرب العالمية الثانية . وينبع طموح بلدان العالم الثالث فى إيجاد صناعة وطنية من هدف أساسى يتلخص فى تغيير موقع هذه البلدان من قسمة العمل الدولية . إن اقامة صناعة وطنية مستقلة فى العالم الثالث له ما يبرره نظريا وتاريخيا ، فالتصنيع كما يعتبر رد فعل طبيعى لواقع التخلف ، فإنه يشكل حتمية تاريخية لبلدان العالم الثالث باعتباره الطريق الذى يساعدها على طى وتضييق الهوة الحضارية والتكنولوجية بينها وبين العالم المتقدم .

إن التصنيع عملية متعددة الجوانب تؤثر بشكل حاسم فى كل قطاعات الاقتصاد ، وتحرك قسما متناميا من الموارد الوطنية بهدف تطوير وتحديث البنية الاقتصادية . ولما كانت القضية الرئيسية للتقدم الاقتصادى الاجتماعى لبلدان العالم الثالث تتمحور حول موضوع التنمية المجتمعية ، وأن هذه التنمية مركزها ينصب بالأساس فى إنجاز التنمية الصناعية بما تحمله من دلالات متباينة فى المشاركة السياسية ، وفى العلاقات الخارجية مع منظومه العمل الدولية ، فإن هذا الفصل ، يهتم بعرض قضية التصنيع فى العالم الثالث وما يتصل بها من قضايا التخلف والتبعية ، ويهتم أيضا بطرح القضايا المتصلة بمناهج التصنيع السائدة فى بلدان العالم الثالث ، وكذا ما طرأ على التصنيع فى العالم الثالث من نمو وتطور .

أولا . النظام العالمى وتخلف العالم الثالث .

يعتبر التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى تشهده مجتمعات العالم الثالث ظاهرة تاريخية ، اذ نشأ فى ظروف معينة ، وفى مرحلة محددة . وعلى وجه التحديد ارتبط وجود هذه الظاهرة وتفاقمها فى هذه الدول بظهور وتطور النظام الرأسمالى العالمى الذى عرفته بلدان أوربا . والحقيقة انه قبل ظهور الرأسمالية وتحولها الى نظام كونى فى القرن التاسع عشر لم تكن هذه الدول بالمعنى المعاصر للمفهوم ، إذ كان التطور الاقتصادى بطيئا ويمتد لفترات طويله فى ظل التشكيلات الاجتماعية لما قبل الرأسمالية . وعلى الرغم من أن التشكيلات الاجتماعية لما قبل الرأسمالية التى ران عليها الركود فترة طويلة كانت عوامل التطور فيها بطيئة ، وأن التحول من نمط إنتاجى إلى آخر كان يتم فى فترات زمنية متباعدة ، إلا أنها لم تكن متماثلة وكامله فى حلقات التطور ، إذ كان هناك فروق كمية واضحة بينها .

ويوضح التطور التاريخى لاقتصاديات تشكيلات ما قبل الرأسمالية أنه قبل بزوغ وتبلور النظام الرأسمالى العالمى ، لم تكن هناك تباينات واضحة بين المجتمعات الأوربية وغيرها من المجتمعات الإنسانية ، وأن الاختلاف فى التطور الاقتصادى بين الدول يرتبط بعلاقات سببية . بمعنى أن التخلف النسبى لدولة ما يرجع بالضرورة إلى تقدم نسبى فى دولة أخرى أو العكس . إن فهم تخلف العالم الثالث يختلف نهائيا عن الفهم السابق إذ يرجعنا ذلك إلى التاريخ ، أو بالأحرى إلى تاريخ ظهور المرحلة الرأسمالية فى أوربا .

ويوضح التطور التاريخى لاقتصاديات تشكيلات ما قبل الرأسمالية أنه قبل بزوغ وتبلور النظام الرأسمالى العالمى ، لم تكن هناك تباينات واضحة بين المجتمعات الأوربية وغيرها من المجتمعات الإنسانية ، وأن الاختلاف فى التطور الاقتصادى بين الدول يرتبط بعلاقات سببية ، بمعنى أن التخلف النسبى لدولة ما يرجع بالضرورة إلى تقدم نسبى فى دولة أخرى أو العكس . إن فهم تخلف العالم الثالث يختلف نهائيا عن الفهم السابق إذ يرجعنا ذلك إلى التاريخ ، أو بالأحرى إلى تاريخ ظهور المرحلة الرأسمالية فى أوربا .

إن حالة التخلف التى تعيشها مجتمعات العالم الثالث تعد نتيجة أساسية لظرف تاريخى محدد وثمرة علاقات معينة كانت قائمة ولا تزال البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة . وما نقصده فى هذا الإطار هو الاستعمار الذى أقام بينه وبين البلدان النامية علاقات غير متكافئة ، وعلاقات تبعية (سياسية واقتصادية) ، وعلاقة هيمنة وسيطرة (على الصعيدين الاقتصادى والسياسى معا) ، وعلاقات استغلال اقتصادى (إثراء البلدان المتقدمة فى مقابل استنزاف البلدان النامية) [1] .

ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر ، أن وسيلة نهب العالم الثالث فى الفترة الاستعمارية كانت تتمركز فى رأس المال التجارى ، وأن هذه الوسيلة تختلف عن فترة الاستعمار التى رافقت نمو وتطور الرأسمالية الصناعية ، حيث أن وسيلة الاستغلال ونهب الشعوب تتمثل فى رأس المال الصناعى بعد امتزاجه مع رأس المال المالى . إن أساليب نهب واستغلال ثروات وخيرات البلدان المتخلفة عبر الفترة الاستعمارية كانت أساليب غير اقتصادية ، إذ اعتمدت على أساليب اللصوصية والخداع ، واستخدام القوة والعنف وأعمال القرصنة والنهب المباشر . كما أن تحويل ثروات وموارد البلدان النامية لم تكن تحتاج إلى تغيرات جوهرية فى الهياكل الاقتصادية للبلدان النامية فى الفترة الاستعمارية ، بل كانت تحتاج إلى إخضاع شعوب هذه البلدان بالقوة أو عن

---

(١) رود ولفو ستافنهاغن ، الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الزراعية ، ص ٦ .

طريق التحالفات مع الفئات الاجتماعية الموجودة فى هذه البلدان التى ارتبطت مصالحها مع رأس المال التجارى الأوربى ، إن النتيجة الأساسية التى تولدت عن ذلك أن أصبحت البلدان النامية مجبرة على ترك فائضها الاقتصادى يتحرك فى اتجاه العواصم الاستعمارية ، وأن يتحول بعد ذلك إلى رأسمال قائم فى المشروعات الصناعية فيها .

صفوة القول هنا أنه بسبب النمو غير المتساوى بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة فى مرحلة ما قبل الرأسمالية ، فإن الدول النامية أضحت فريسة سهلة انقضت عليها البلدان الرأسمالية وتمكنت من تحويل القسط الأكبر فيها إلى مستعمرات وأشباه مستعمرات وبلدان تابعة . إن النشاط الهمجى الذى عملت به البلدان الرأسمالية خلف تغيرات جوهرية هامة ، زلزلت به أركان بنية الإنتاج المحلى ، ومن ثم أحدث تشوهات واضحة في المسار الاقتصادى والاجتماعى نتيجة النهب المنظم للموارد والفائض الاقتصادى فى البلدان المتخلفة . تلك هى بداية العملية التاريخية لظهور وتكوين التخلف فى الدول النامية ، الذى صاحب نشوء وتطور الرأسمالية على نطاق عالمى [1] .

لقد ساهم النظام الرأسمالى العالمى منذ وجوده فى طرح مجموعة من التحولات الأساسية على النظام العالمى ، حتى أضحت هذه المنظومة " مراكز " أساسية تسيطر على الدول المتخلفة التى تعد " توابع محيطة " ، ومن خلال هذا العلاقة بسطت الأولى نفوذها على الثانية . إن علاقة التبعية بين المركز والمحيط تتمثل فى استغلال الطرف الأول لثروات وموارد الطرف الثانى ، فكانت بمثابة علاقة جذب من المحيط وضخ فى المركز . وجدير بالتوضيح أن معظم الدول النامية حتى النصف الأول من القرن العشرين باتت تؤدى دورا إيجابيا للنظام الرأسمالى العالمى ، وآخر سلبيا لبناءاتها القومية ، والذى كان من شأنه المساهمة فى تدهور هياكلها الانتاجية وتدنى مستوى معيشة سكانها ، وازدياد الهوة الحضارية بينها ، ناهيك عن تكريس تبعيتها . وثمة مراحل ثلاث شهدتها العلاقة بين النظام الرأسمالى والبلدان الطرفية المحيطة الأولى تتميز بنهب الثروات وتجارة العبيد وتصدير صناعة المركز إلى المحيط ، والثانية تتضمن تصدير رأس المال والمنافسة على احتواء المواد الخام وازدهار الاحتكار . أما الثالثة فتنطوى على علاقة التبعية أى ما بعد الاستعمار التى فيها يلعب رأس المال الأجنبى

---

(١) رمزى زكى ، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية ، ص ٣١٠ - ٣٢٠ . وحول قضايا الامبريالية والعالم الثالث . انظر :

- هارى ماجدوف ، الامبريالية من الاستعمار حتى اليوم ، ١٩٨١ .
- السيد الحسينى ، التنمية والتخلف ، ص١٦ .

والشركات متعددة القوميات دورا بـــارزا فى تعطـــيل حركة التنمـــية ووأد كل عمليات التنمية والتحديث [١] .

لقد تشكلت الملامح الخاصة لتخلف العالم الثالث – كما ذكرنا من قبل – نتيجة إدماج النظام الرأسمالى العالمى لهذه البلدان وتكريس تبعيته وترسيخ نظام السيطرة والاستنزاف والنهب ، وذلك بإقامة الاقتصاديات الخادمة والتابعة للمراكز الرأسمالية العالمية . لقد نتج عن هذا الإدماج عمليات تشويه الهياكل الإنتاجية القائمة فى هذه البلدان ، وأيضا العمليات الموضوعية التاريخية التى كانت تتم داخلها ، مثل عمليات تطور تقسيم العمل الاجتماعى ، وإحداث تراكم رأسمالى والانتقال من نمط الإنتاج الطبيعى إلى الإنتاج السعى ، وتكوين سوق داخلية واسعة . لقد ترتب على إعاقة التطور الطبيعى لتلك العمليات أن تعددت هياكلها الإنتاجية الاقتصادية ، إلى جانب تكامل هذه الهياكل خارجيا مع السوق الرأسمالى العالمى . لقد تم تاريخيا إدماج مجتمعات العالم الثالث على نحو غير متكافئ وغير متساو فى النظام الرأسمالى العالمى طبقا لنمط معيـــن من التقســـيم الدولى ، بحيـــث أصـــبح التبادل اللامتكافئ والتبعية هو جوهر العلاقة التـــى تربـــط مجتمعـــات العالم الثالـــث بالبلاد الرأسمالية [٢].

إن التدويل السريع للنظام الرأسمالى ساهم فى جر البلدان النامية إلى فلك تبعيته ، وعمل على تكييف الاقتصاديات المختلفة فى عملية المتاجرة غير المتكافئة فى السوق الرأسمالية العالمية . ولكن ليست هذه الصورة على الدوام إذ توازى مع التكامل المتعاظم للنظام الرأسمالى العالمى ، اتجاه نحو التشتت وعدم الامتثال لمعايير القوى الرأسمالية . ودلالة ذلك بزوغ كثير من الاتجاهات المناهضة لقواعـــد اللعبة الرأسمالية تجاه تكامل السوق العالمية ، وتقسيم العمل الدولى ، وظهور النوازع القومية وبروز ما يسمى بالاعتماد على الذات [٣] . أضف إلى ذلك ظهور

---

(١) السيد الحسينى ، التصنيع والتنمية : دراسة فى طبيعة النظام الاقتصادى العالمى ، ص ٥ وحول فكرة المركز والمحيط ونظرية التبعية راجع :

– سمير أمين ، أزمة المجتمع العربى ، ص ١١ – ٢٨ .

– على الدين هلال ، الاقتصاد السياسى وقضايا التنمية المعاصرة ، ص ٥٤ .

– السيد الحسينى ، نظرية التبعية : حوار وجدل ، ص ٢١ .

- A. Mafeje, "Neo-colonialism, state capitalism, or revolution", in : African social studies, p. 413.
- R. Chilcote, "Dependency: Acritical synthesis of literature", in : Middle East journal. p.4.

(٢) j. Taylor, from Moderisation to made of production, p. 101.

(٣) I. waller stein, Trends in world capitalism p. 16.

ما يسمى بإعادة توزيع الصـــناعات على مستوى الاقتصاد العالمى أو بالأحرى ما أطلق عليه بانتقال الصنـــاعة إلى الجـــنوب ، أو قل الرغـــبة فى قيام هياكل صناعية فى بلدان العالم الثالث .

ثانيا ، طبيعة التصنيع فى العالم الثالث ،

تتميز البنية الاقتصادية لمجتمعات العالم الثالث بتعايش أنماط إنتاجية مختلفة تنتمى إلى مراحل تاريخية متباينة وهذه الأنماط المتناقضة تتمفصل فى علاقات مع بعضها لتنتج صورة فريدة لعضوية اقتصادية لها آلياتها وحركتها وقوانينها الخاصة . لقد نشأ فى أحشاء البنية الاقتصادية للبلدان العالم الثالث أشكال إنتاج رأسمالية وأخرى ما قبل الرأسمالية ، وقد كان ذلك بفعل قوانين تطور الرأسمالية الكلاسيكية التى كان الاستعمار الفاعل المؤثر فى وجودها ، لذا يمكن القول أن البنية الاقتصادية المشوهة أو التى تتصف بالازدواجية فى البلدان المتخلفة تعد نتيجة واقعية لعلاقة خارجية [1] .

إذن فالعالم الثالث هو عالم البلدان المتخلفة أو القابضة فى أغلبها للغرب الرأسمالى . وفى هذا الصدد نؤكد على اعتبارين الأول : أن التخلف حقيقة مجتمعية Societal تضم كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، ولكن أساسها هو التخلف الاقتصادى ، وأن جوهر التخلف الاقتصادى يتمثل فى انخفاض مستوى التطور الصناعى . أما الاعتبار الثانى فهو تدنى درجة التطور الصناعى الذى يرجع بالضرورة إلى عدم نضج وقيام التجربة الصناعية بمفهومها العلمى الواسع .

والواقع أنه نتيجة للتحولات التاريخية والثورية العميقة التى عرفتها دول العالم الثالث ، وانحسار الاســـتعمار التقليدى ، وحصـــول الدول المتخلـــفة على اســـتقلالها السياسى ، فقد عملت على تدعيـــم هذا الاســـتقلال ، وكان وجهتها فى ذلك أن أقامت هياكلها الصناعية .

وإذا كان الطريق الرئيسى للتقدم الاقتصادى الاجتماعى فى العالم الثالث برمته يتمثل فى التنمية المجتمعية التى يتمحور حولها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية

---

(١) حول هذه الفكرة أنظر :
- توماس سنتش – المرجع السابق ، ص ٢٢ .
- معين ناصف ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

ضمن منظومة شاملة تمثل الجسر التاريخي بين الواقع الفاسد وتطلعات المستقبل ، فإن مركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو إنجاز التنمية الصناعية بما لها دلالات مختلفة فى تغير الهيكل الاقتصادى والطبقى ومن ثم تغير القيم والعلاقات الاجتماعية ، وفى بنية المشاركة السياسية ، والعلاقات الداخلية مع المنظومة العالمية ، ولكن يبقى الشرط الضرورى لإنجاز التنمية الصناعية يتمحور حول الاستقلالية وتأمين حرية الإرادة القومية اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ، بعيدا عن أى سيطرة أو هيمنة خارجية [1] .

وعلى ذلك فالتصنيع هو العملية التى بمقتضاها يتم نفى التخلف ، وذلك عن طريق تحول بنية الاقتصاد التابع المشوه إلى اقتصاد مستقل له بنيته المتنوعة ، ويخضع لقطاع صناعى ديناميكى له القدرة على إنتاج الوسائل الإنتاجية والاستهلاكية المتنوعة . أضف الى ذلك تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى تستطيع أن تفى باحتياجات السكان الأساسية من المنتجات الصناعية ، وكذا المنتجات التى يشير آفاق الطلب العالمى فى المستقبل إلى زيادة الطلب عليها ، والاستفادة ما أمكن فى هذا المجال من التخصص وتقسيم العمل العالمى فى إطار التكتلات الإقليمية فى مستويات متقاربة من النمو . وينبغى الإشارة إلى أن التصنيع فى هذا الإطار يعمل على إيجاد الرابطة بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وأدوارها فى تحقيق زيادة مستمرة فى الدخل القومى ، وزيادة العمال وحل مشكلة البطالة ، وفى تنويع التركيب الهيكلى للتجارة الخارجية .

ويشير التصنيع – فى معانية البسيطة – إلى النمو الكمى فى الإنتاج ، ناهيك عن التغير الكيفى الذى يطرأ على البنية الاجتماعية سواء من حيث البنية الطبقية أو من حيث أساليب العمل والحياة . ويتعين علينا فى هذا الصدد أن نوضح أن ثمة فارقا بين التصنيع المستقل ، والتصنيع التابع ، ففى الحالة الأولى تتوافر كل مقومات النمو الصناعى الضرورية ، أما فى الحالة الثانية فإن التصنيع يبقى تابعا لعوامل خارجية تبعد عنه القدرة على الانطلاق واكتسابه طابعا مميزا . بمعنى آخر أن التصنيع الملائم فى البلدان النامية هو الذى يسعى إلى سيادة هيكل صناعى زراعى متنوع ومتقدم ، يمنح الصناعه أولوية متقدمة فى توزيع الاستثمارات بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وإعطاء فروع صناعات سلع الإنتاج ، أولوية خاصة تعلو نسبيا عن فروع صناعات السلع الاستهلاكية بهدف إيجاد الأساس الصناعى الراسخ والقوى للاقتصاد القومى .

---

(١) محمد عبد الشفيع ، العالم الثالث والتحدى التكنولوجى الغربى ، ص ٥ .

إن مفهوم التصنيع بهذا المعنى يكاد يتماثل مع مفهوم الثورة الصناعية . وهو يتجاوز تطوير قطاع الصناعة الحديثة التى تعتمد على الآلات ، إلى تحديث كامل للهيكل الاقتصادى برمته على أساس استخدام الآلات التكنولوجية والتنظيمات الحديثة فى عمليات الإنتاج . وإذا كان التصنيع بالمعنى الضيق يهتم بعملية تطوير الصناعة ، فإنه بالمعنى الواسع يشير الى تطوير وتحديث الاقتصاد ، وهو بهذا المعنى يجعل من التنمية الصناعية قلب التنمية الإقتصادية التى هى فى الواقع مرادفة لمعنى التصنيع [١] .

وينبغى أن نوضح فى هذا الإطار ، أن مفهومى التنمية الصناعية والتصنيع كادا يقتربان ولكنهما فى الوقت ذاته لا يتطابقان تماما . وليس من قبيل الصدفة أن تدور مداخلات نظرية حول قضايا النمو الاقتصادى (النتائج الكمية) والتنمية الاقتصادية (النتائج الكيفية) . إن خبرة الدول النامية توضح بكافة الأدلة والبراهين ، أنه لا يمكن أن تأتى صناعة " بلا تصنيع " . إن التنمية الصناعية ترتبط بمعايير كمية مثل وتائر نمو الإنتاج الصناعى ، وعدد المشاريع الصناعية ، وإمداد هذه الهياكل الصناعية بالمواد الخام والتكنولوجيا والعمال . أما مفهوم التصنيع فهو يتسع كثيرا ليسجل المعايير الكيفية أيضا . أى أنه لا يكتفى بالمعايير الكمية فحسب ، بل يعمـــل على ارتفاع نسبة الصناعة فى الاقتصاد ، وإقامة الهياكل الصناعية الجديدة ، وإقامة قاعدة تكنولوجية حديثة من شأنها أن تعيد تجهيز الزراعة والفروع الأخرى ، واستخدام الإنتاج الآلى الكبير ، الأمر الذى يفرز بصورة واضحة نموا فى الإنتاجية الاجتماعية للعمل ، ناهيك عن تكريس الاستقلال الاقتصادى والتكنولوجى ، وإنهاء أحادية الاقتصاد ، والترابط بين الصناعة والفروع الأخرى فى الاقتصاد الوطنى ، والصلة العضوية مع السوق الداخلى وتغيير مكانه فى القسمة الدولية للعمل ، وتغير البنية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع ، وزيادة عدد ودور الطبقة العاملة ، وتغيير نمط حياة السكان ، والإسهام فى سمو الإنسان أى تحوله من مجرد إنسان تابع للآلة ، وتوضيح قضايا الصراع الطبقى [٢] .

وعلى الرغم من وضوح ودوافع التصنيع فى الدول النامية ، إلا أن وجوده يتوقف على عوامل ومتغيرات شتى بعضها محلى والآخر عالمى . يمكن إجمال هذه العوامل فى : ضآلة

---

(١) طه عبد العليم طه ، " النفط والتصنيع فى الوطن العربى " ، ص ٦٦ – ٦٧ . راجع أيضا حول ماذا يقصد بالتصنيع فى :

– حسن الساعاتى ، التكنولوجيا والمجتمع : بحوث فى النتائج الاجتماعـــية للتصنيع والتغير التكنولوجى ، ١٩٦٢ .

– فاروق العادلى ، الاجتمـــاع الصـناعى : أسس نظرياته وتطبيقاتـه العمليـة ، ١٩٧٦ .

(٢) Y.Popove, essays in political economy. p. 257-258

رؤوس الأموال (يستثنى من ذلك دول النفط التى تعانى من قلة عدد السكان) ، وضيق نطاق الأسواق ، وعجز الزراعة عن إيجاد فائض اقتصادى ، وقلة الإنتاجية بوجه عام . زد على ذلك ما تتسم به التكنولوجيا العالمية من طبيعة احتكارية ، والتى نتيجة لها تحولت الدول المتقدمة إلى مصنع عالمى ، بينما قبع العالم الثالث يمارس ما أنيط به من وظائف تزويد هذا المصنع العالمى بالمواد الأولية الضرورية لإنتاجية . وعلى هدى هذه الاعتبارات يمكن الجمجمة بأن التصنيع هو بالضرورة جهد موجه نحو إعادة بناء الاقتصاد القومى بطريقة تكفل تحويله إلى أساليب الإنتاج الآلى ، وتحول الهيكل الاقتصادى إلى قطاع دينامى تحويلى يفرز كلا من الوسائل والسلع الانتاجية والاستهلاكية معا . كل ذلك يسمح لنا بتصور أن التصنيع يعد ضرورة تاريخية وآنية من أجل تضييق الشقة الحضارية بين التكنولوجيا الحديثة والبلدان المتخلفة (١) .

نفهم ممـــا سبق أنه إذا كان من المنتظر أن يسعى التصنيع إلى تغيير الهيكل الاقتصادى ، فإنه يعول عليه أيضا بأن يأتى بتغيرات جوهرية فى الخريطة الطبقية ، أقصد نمو الطبقات الرأسمالية والوسطى والعاملة ، واضمحلال الطبقات الاقطاعية ونمو المدن والمراكز الصناعية على حساب القرى والبيئة الزراعية ، وكذا طريقة تعبئة الموارد من أجل التصنيع ، وعملية إعادة توزيع الدخل القومى بين الطبقات الاجتماعية ، إذ يؤثر فى بناء القوة فى المجتمع من حيث دوره فى نمو جماعات جديدة أو إضعاف جماعات أخرى (٢) .

لقد تكاتفت آليات النظام الدولى من أجل إبعاد عمليات التصنيع فى العالم الثالث عن وضعها ومسارها الطبيعى الصحيح ، وكذا عن اكتساب العوامل الثلاثة التالية : تقسيم العمل ، وتراكم رأس المال ، واكتساب المعرفة العملية والتكنولوجية والتنظيمية أو الإدارية ، وبذلك فرضت على هذه البلدان وضعا صناعيا من شأنه أن يكرس وجود النظام الاقتصادى العالمى القائم وتقدم الرأسمالية . والواقع أن ذلك يتم عن طريق محاولة الاعتماد على تسيير دولاب صناعاتها الناشئة على قوى الطلب المنبعثة من الخارج ، أى على أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة ، وهو ما يعنى الاندماج فى القسمة الدولية للعمل ، ومحاولة الحصول على قسم كبير من رأس المال الصناعى عن طريق المصادر الخارجية سواء عن طريق الاستثمارات الخاصة والمباشرة أو

---

(١) السيد الحسينى ، التصنيع والتحول الاجتماعى فى العالم العربى ، ص ٧ – ٨

وأيضا :

– فؤاد مرسى ، التخلف والتنمية : دراسة فى التطور الاقتصادى ، ص ٩٩ .

– فيدل كاسترو ، أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية : انعكاساتها على البلدان المتخلفة وآفاقها القائمة وضرورة النضال إذا أردنا الحياة ، ص ١٤١ .

(٢) A.Y. Elyanov and V.M. Killontia, indusriation and Market, p. 151.

المعونات أو القروض ، وأخيرا العمل على اكتساب القرارات العلمية والتكنولوجية والتنظمية والإدارية من الخارج عبر قنوات التعاون الصناعى كما حددتها الظروف الدولية القائمة . إن النظام الرأسمالى العالمى بشكله الكلاسيكى أو الجديد عمل جاهدا على إيجاد تشوهات اقتصادية فى البلدان النامية (مستعمرات الأمس وأسواق وتوابع اليوم) ، أوضحها تدمير الاقتصاد القومى عن طريق تصفية الصناعات التقليدية المحلية ، بفرض فتح أسواق المستعمرات على غاربها أمام التجارة الخارجية ، وكذا الحيلولة دون حدوث صناعة حديثة متطورة وتدمير الصناعات الناشئة (١) .

وتعاند السياسات الاستعمارية إقامة عمليات التصنيع فى العالم الثالث . وإذا كان الاستقلال الذى حصلت عليه بلدان العالم الثالث قد هيأ فرص التنمية والتقدم ، إلا أنه فى ضوء العقبات والموانع الدولية ، فإن التصنيع فى العالم الثالث لم يكتمل جوانبه ، ولكنه على أية حال أكثر رواجا وإنتاجا من التنمية الزراعية . وعلى الرغم من أن عملية التصنيع تمثل حجر الزاوية فى القضاء على التخلف بشتى أشكاله وصوره ، إلا أنه يضم مشاكل كثيرة ومعقدة وتناقضات أساسية يعكسها مجمل التركيب الاقتصادى والاجتماعى فى البلدان النامية . فعملية التصنيع تطرح تناقضات عامة وخاصة فى آن واحد . فالتناقضات العامة تحددها القسمات العامة والمشتركة للبلدان النامية ، منها مصلحة التطور الاقتصادى الوطنى وتناقضه مع مصلحة الاحتكارات الأجنبية ، أما التناقضات الخاصة فتوضحها الظروف الموضوعية الخاصة لكل بلد من بلدان العالم الثالث ، وأطر السياسات الحاكمة والأيديولوجية فيها . ويتوضح ذلك من خلال :

اولا : تناقض نمو القطاع الصناعى مع بقية القطاعات الأخرى وخاصة قطاعى الاستيراد والخدمات .

ثانيا : التناقض بين الصناعات الصغيرة والكبيرة ، أى بين نمو الرأسمال الثابت والتناقض النسبى للرأسمال المتحرك (٢) .

قلنا قبل قليل أن ولوج العالم الثالث لمضمار التصنيع غداة استقلالها السياسى ، ساهم فى تغيير موقعها من القسمة الدولية للعمل ، خاصة بعد أن نسف وقضى على صيغة التخصص الإنتاجى التقليدى . إن هذه الضرورة التاريخية والواقعية التى فرضتها الظروف لإقامة الهياكل

(١) محمد السيد سعيد ، الشركات متعددة الجنسيات وآثارهـــا الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٠٦ . وأيضا : محمد عبد الشفيع ، قضية التصنيع ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ – ٢٣٤ .

(٢) طلال البابا ، قضايا التخلف والتنمية فى العالم الثالث ، ص ٧٧ .

الصناعية تمت زمنيا من خلال مناهج صناعية . والواقع أن العالم الثالث خبر منذ ولادة حركته الصناعية حتى اليوم مناهج صناعية متعددة ومختلفة ، تباينت بين قطر وآخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى ، وخضعت لمجموعة من الظروف الداخلية الخارجية التي ساهمت في ترسيخها أو تدعيمها أو عرقلة نموها إلى مناهج جديدة . ويمكننا في هذا الإطار أن نجمل المناهج الصناعية التي عرفتها العالم الثالث في منهجين أساسيين ، الأول هو منهج الاستعاضة عن الواردات ، أو ما يسمى بسياسة أو استراتيجية إحلال الواردات ، أما المنهج الآخر فهو منهج التصنيع الموجه للتصدير ، أو ما يطلق عليه استراتيجية تشجيع أو تنمية الصادرات . ويجدر بنا القول في هذا الصدد أن المناهج الصناعية في العالم الثالث لم تأت نتيجة إرادة واعية ، بل شكلتها مجموعة الظروف التاريخية والاقتصادية والسياسية التي تعد أبرزهاتطور حركة التصنيع وحركة التنمية[1].

ثالثا ، مناهج التصنيع في العالم الثالث ،

١ – منهج الاستعاضة عن الواردات ،

هذا النوع من التصنيع يتمتع بقسط تاريخي ليس قليل في بلدان العالم الثالث ، إذ بدأ في بعض بلدان أمريكا اللاتينية منذ أوائل القرن العشرين ، وخاصة في البرازيل والمكسيك والأرجنتين ، وتلقى دفعة كبيرة وجديدة في فترة ما بين الحربين العالميتين ، ثم تبلور بعد ذلك في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة من خلال انتشاره إلى بعض البلدان الأخرى مثل الهند ومصر في الخمسينات والستينات . ويقصد من الاستعاضة عن الواردات انتاج سلع صناعية بدلا مما كان يستورد من مصنوعات ، مع وضع حواجز جمركية على الواردات المنافسة بغرض حماية ما ينتج من صناعة محلية [2] . إن الأفكار الرئيسية بالتصنيع عن طريق الاستعاضة عن الواردات ترتكز على توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات لإقامة صناعة محلية تنتج ما هو مستورد ، بهدف تخفيف العبء على ميزان المدفوعات من جانب ، وزيـــادة معدل النمو الاقتصادي من جانب آخر . زد على ذلك الاستفادة من الخامات الزراعية والاستخراجية والموارد البشرية المحلية . إن الأفكار الخاصة للاستعاضة عن الواردات ترى أنه نتيجة لضغوط

---

(١) يوسف حلباوي ، " مناهج التصنيع العربية بين التبعية الاقتصـادية الخارجية والتكامل الاقتصادي العربي " ، في : المستقبل العربي (مجلة) ، ص ١٠٧ .

(٢) محمد عبدالشفيع ، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي ، مرجع سابق ، ص ٩٠ . وحول نفس المعنى انظر : جوستاف ماران ، الأمة الاقتصادية العالمية وآثارها على العالم الثالث ، المنار (مجلة) ، ص ٨١ .

الطلب المحلى فى كل مرحلة سيتم إقامة صناعة استهلاكية ثم وسيطة ثم إنتاجية (١) .

ويأخذ منهج استبدال أو إحلال الواردات كاستراتيجية للتصنيع صورتين : الأولى استبدال الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية . وفى هذه الحالة يمنع الاستيراد من السلع المصنوعة محليا ، بينما توسع الاستيراد من واردات السلع الوسيطة والرأسمالية ، أى بينما تتحقق الاعتماد على الذات " نسبيا " فى السلع الأولى ، تزداد التبعية للخارج فى السلع الأخرى . أما الصورة الثانية فهى إحلال الواردات من السلع الاستهلاكية وعدد من السلع الوسيطة والرأسمالية ، تلك التى تسمى المرحلة الثانية من الاستعاضة عن الواردات . وقد جاهدت دول أمريكا اللاتينية على ارتياد هذه المرحلة فى عقدى الستينات والسبعينات ، ولكنها تمت بطريقة جزئية ، إذ استمر إبانها الاعتماد على الخارج وخاصة فى الناحية التكنولوجية .

إذن فسياسة التصنيع من خلال الاستعاضة عن الواردات هى سياسة تهدف إلى انتاج وطنى عوضا عن المواد الصناعية المستوردةبغرض إشباع الاحتياجات الداخلية للسكان . يعنى هذا إنتاج المواد الاستهلاكية المصنعة الهادفة ، وضمان الانتقال من بنية الإنتاج الزراعى إلى بنية الإنتاج الصناعى . وثمة تصورات ترى أن منهج إحلالا الواردات تساعد على التحرر الوطنى من التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة ، وهذا يعنى أن مركز إصدار القرار سوف يتحول من الخارج (الدول المتقدمة) إلى الداخل (الدول النامية) . لقد نتج عن هذا الموقف أن ضعف موقف الطبقات الاجتماعية الاستغلالية التقليدية وكبار ملاك الأرض وكبار التجار المصدرين ، وإتاحة مزيد من الفرص لظهور ومشاركة الطبقتين الوسطى والدنيا فى عملية صنع القرار . كما أن هذه التصورات ترى أن منهج الاستعاضة عن الواردات تعمل على مواجهة حالة الاغتراب الثقافى ، وذلك عن طريق إقامة هياكل إنتاجية قومية مستقلة (٢) .

ورغم هذه التصورات ، إلا أن منهج الاستعاضة عن الواردات فى الدول النامية لم تؤد إلى تحقيق الاستقلال الوطنى . والواقع أن ما حدث هو ارتباط التصنيع بمزيد من الخضوع والتبعيـــة لتقسيم العمـــل الدولى ، كمـــا أن تصـــنيع المنتجات نتج عنه إهمال الزراعة (فى أغلب الأوقات) ، الأمر الذى أوجد نمطا اقتصاديا مختلا . وبيد أن التصنيع من خلال منهج الاستعاضة عن الواردات قد أدى إلى تدهور مكانة الطبقات التقليدية ، إلا أنه فى الوقت ذاته لم يؤد إلى زيادة رصيد الغالبية العظمى من فقراء المدن والفلاحين ، وتفسير ذلك يرجع من وجهة

---

(١) محمد نور الدين ، التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الذات ، فى : المنا (مجلة) ، ص ٧٣ .

(٢)السيد الحسينى ، التصنيع والتحول الاجتماعى فى العالم العربى ، المرجع السابق ، ص ١٤ – ١٦ .

نظرنا إلى أن هذا المنهج كان بالأساس موجه لإشباع حاجات الصفوات المحلية وعمال المصانع ولم يستفد منه كثيرا فقراء المدن وصغار الفلاحين . وعلى الرغم من أن منهج إحلال الواردات قد أوجد عددا غير قليل من عمال الصناعة فى الدول النامية ، إلا أن مشاركتهم السياسية ووعيهم كان محدودا ، هذا وفضلا عن أن هذه المشاركة وهذا الوعى كانا مشوهين تماما .

وتسمى أغلب البلدان التى عرفت منهج الاستعاضة عن الواردات فى الفترة من الثلاثينات حتى الستينات من القرن الحالى بالنظم الشعبوية Populist regimes وسميت بهذه التسمية نظرا لاعتمادها على إيجاد آليات تسعى من خلالها إلى خلق مساندة اجتماعية للنظام تستهدف أساسا الصفوات والطبقات الوسطى . وغالبا ما يطلق على هذه الآليات بسياسات الضم in-clusionary policies إذن يتضح من هذا المنهج الانتاجى فى الصناعة مدى تحيزة الواضح لحاجات ومصالح الفئات ذات الدخل المرتفع فى المجتمع (١) .

إن أهم ما يسم منهج التصنيع من خلال الاستعاضة عن الواردات ، انه ترتب عليه أن تخلت دول المركز مع كل تقـــدم تحرزه عن بعض الصناعات ، لكى تقوم الدول النامية بصناعاتها . حقا إنها فى البداية كانت تحرمها من أى نوع من الصناعات ، ولكنها سمحت لها بإنشاء الصناعات الغذائية والغزل والنسيج ، ثم فى مرحلة تالية سمحت لها بجميع السلع الاستهلاكية المعمرة ، ثم بإنتاج بعض أنواع الأسمدة وصناعة الحديد والصلب ، ولكنها ما زالت لا تسمح بإنتاج محرك السيارة أو شاشات التليفزيون .. الخ ، كما أنها تحتكر تكنولوجيا الانتاج فى كافة المصنوعات (٢) . معنى ذلك ان التصنيع لمنهج الاستعاضة عن الواردات لم يحل مشكل التبعية ، وإنما غير من شكلها فقـــط ، وظل جوهـــــرها قائما ، بل ازداد عمقا ، خاصة إذا ما وضعنا قضيـــة التكنولوجيا وســـيطرة الشركات متعددة القوميات على السوق الدولية فى الاعتبار . إن التصنيع وفق منهج الاستعاضة عن الواردات لم يأت بجديد على طبيعة التصنيع فى العالم الثالث .

٢ – منهج التصنيع الموجه للتصدير :

نتيجة لفشل منهج الاستعاضة عن الواردات فى إيجاد معزلات مرتفقة من التنمية الاقتصادية لمجتمعات العالم الثالث ، جاءت الدعوة ببناء الصناعات التصديرية ، خاصة وأن

---

(١) نادية رمسيس ، إعادة تدويل اقتصاديات العالم الثالث ، " فى المنار " ص ١٣٣ – ١٣٤ ، ونجد نفس الفكرة عند المؤلف ذاته فى : التنمية وأزمة التحول السياسى ، ص ٥٤ .

(٢) محمد نور الدين ، المرجع السابق ، ص ٧٣ – ٧٤ .

البعض يراها مرحلة تالية لمنهج الاستعاضة عن الواردات . ويقوم هذا المنهج على الاستفادة من المواد الأولية المتاحة ، ومن الأيدى العاملة الرخيصة فى بناء صناعات يوجه إنتاجها أساسا إلى التصدير ، دون أن يستبعد ذلك استهلاك جزء منه فى الأسواق المحلية . ولإقامة هذه الصناعات ينبغى أن يتم أولا : التعرف على الأسواق التى سيتم التصدير اليها وعلى نمط الاستهلاك السائد فيها ، ثم تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية لإقامة الصناعات على أراضى الدول النامية سواء بالمشاركة مع رأس المال المحلى ، أو باقامة مناطق حرة تتخطاها وتبتعد عنها النواحى الجمركية والضريبية والرقابة على الأسعار ... الخ .

ومن الأهمية بمكان أن نعى أن الصناعات التصديرية بهدف الإنتاج ، لا يمكن أن تتم دون حل قضية التسويق ، فالدول المتخلفة لا تقدر أن تسوق منتيجاتها بسهولة دون وسيط ، ويتمثل هذا الوسيط فى الشركات متعددة الجنسيات التى تقدم التنولوجيا ، وتقوم بالإدارة والتسويق إلى العالم الخارجى ، بل قل إنها هى التى تحدد شكل وطبيعة المنتج النهائى والأماكن التى تتوجه إليها المنتجات المصدرة ، وكذا المناطق التى يحرم معها التعامل ، ثم تحدد الشركات التابعة التى تقوم بتوريد الآلات والمدخلات اللازمة للصناعة [1] .

وعلى الرغم من الشروط التى تفرضها الشركات متعددة القوميات إلا أن قيامها بالنشاط يظل مرهونا لضمانات معينة تلك التى تتمثل فى المناخ المناسب للاستثمار ، والذى يتمثل فى حرية تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج ، ووجود حد أدنى من الإعفاءات الجمركية والرقابة على الأسعار والجودة والرقابة الصحية ، وحد أدنى من الاستقرار السياسى للحكومات التابعة (كوريا الجنوبية وتايوان) ، أو حكومات عسكرية قوية (معظم دول أمريكا اللاتينية) ، وعدم وجود تنظيمات نقابية عمالية قوية (وهو شرط يتواجد بكثرة فى أغلب الدول النامية) ، أو منظمات قوية لرأس المال العام وجماعات الضغط ، وانخفاض مستوى الأجور ، وعدم وجود تنظيم العمل أو تضع قوانينا تحد من حرية الشركات فى تشغيل عمالها ، وتوافر حد أدنى من الخدمات الأساسية مثل التعليم والهياكل الأساسية من طرق ووسائل اتصال وإنارة ، تلك التى تسعى المنظمات الدولية إلى إيجادها .

لقد خبرت بعض دول العالم الثالث هذا النوع من التصنيع – الموجه للصدير – مثل بلدان جنوب شرق آسيا (تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج وتايلاند والفليبين) . وبعض دول امريكا اللاتينية (البرزيل والمكسيك والارجنتين) ، وبعض دول الشرق الأوسط (تركيا)

(١) المرجع السابق ، ص ٧٥ . وأيضا : فاروق محمود أحمد ، " الدول النامية ونمط الصناعات الهاربة " ، فى : المنار ، ص ٩٢ .

. وهناك أيضـــا دول عربـــية عرفت هذا النمـــط منذ منتصف السبعينات ، ولكنهم لا يتبنونه بشـــكل كامل – فيما عـــدا بلدان تونس والمغـــرب وبعض دول الخلـــيج – خوفا من ارتفاع الأصوات المعارضة التى تطالب بإبعـــاد أو تحديد إقامـــة مثل هذه الصناعات داخل أراضيها .

ويعتمد منهج التصنيع من أجل التصدير بصفة أساسية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات ، تلك التى تقوم بنقل بعض مراحل انتاج بعض السلع الهندسية النهائية كالسيارات والإليكترونيات والكيماويات (الصناعات الملوثة) ، إلى بعض الدول المتخلفة التى تملك بنية أساسية تستطيع أن تقوم بإنتاجها . ولكن هذه البنية لها مقومات خاصة كما ذكرنا قبل قليل . وجدير بالاعتبار أن نذكر أن هذا النموذج من التصنيع يتم فى اطارين ، الأول : أن تقوم إحدى الشركات فى الدول الرأسمالية المتقدمة بتحويل أجزاء معينة لحساب إحدى الجهات فى البلد المتخلف من أجل إجراء عملية تحويلية لاحقة على أحد المكونات الأساسية أو الأجزاء . أما الثانى فانه يتلخص فى تجميع إحدى عمليات الإنتاج ، ثم إعادة تصديرها إلى الشركة الأم لتصريفها إما عن طريق سوقها المحلى ، أو عن طريق السوق الخارجية . بمعنى آخر أن التصنيع الموجه للتصدير يأخذ منحيين الأول يمكن أن نطلق عليه نموذج التصنيع للتصدير وللسوق المحلية ، أما المنحنى الآخر فيمكن أن نسميه نموذج التصنيع للسوق المحلية وللتصدير ومن المشاهد أن هذه الصناعات تستخدم تقنيات كثيفة الاستخدام ، وكثيفة رأس المال أيضا ، أو قل عنها إنها تكنولوجيا كهلة ، يتم التخلص منها عن طريق نقلها إلى الدول النامية (١) .

والملاحظ أن الدول التى عملت بنموذج بناء الصناعات التصديرية – والتى يطلق عليها بالدول الصناعية الجديدة – قد نجحت فى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو فى تاريخها القومى ، وكذا فى صادراتها من السلع ، كما أضحى هيكلها الإنتاجى متنوعا ويضم عددا لا يستهان به من القطاعات الإنتاجية الأمر الذى ساعدها فى ضم أعداد كثيرة من المتعطلين أو المشتغلين فى الزراعة ، ولكن المتفحص بدقة لهذه التجربة وإنجازاتها ، يستطيع أن يلمس هشاشتها ووهنها ، ولا يغفل كذلك نتائجها الخطيرة على واقع البلدان المتخلفة ، ولعل أهمها يتمثل فى أن بناء الصناعات التصديرية يمثل استجابة من الدول المتخلفة لتطور القسمة الدولية للعمل وما تقوم به الشركات دولية النشـــاط من إعادة توطين لأنشطتها فى دول العالم بما يحقق مصالحها ومصالح دولها .

---

(١) محمد عبد الشفيع ، العالم الثالث والتحدى التكنولوجى ، مرجع سابق ، ص ٩١ – ٩٤ . وعن شروط ودور الشركات الدولية النشاط . راجع افكار كاردوسو وفاليتو فى :

Depency and development in Latin America 1979.

إن الدول الصناعية الجديدة أضحت مقرا وموطنا للصناعات التى لم يعد هناك بد من إقامتها فى الغرب ، إما نتيجة تقادمها ، أو أنها تدخل فى مصفوفة الصناعات الملوثة ، أو التى تعتمد على كثافة نسبية فى قوة العمل . ولكن برغم أن الصناعات الموجهة للتصدير قد غيرت من طبيعة الهياكل الاقتصادية داخل البلدان النامية ، إلا أنها أدت أيضا إلى تفاقم مشكلات ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الواردات بصورة تفوق معدلات زيادة الصادرات ، الأمر الذى أدى بالضرورة إلى زيادة مشاكل المديونية الخارجية بصورة متعاظمة ، وتجلى ذلك فى أكثر دول العالم الثالث مديونية : البرازيل والمكسيك والأرجنتين وكوريا الجنوبية وتايوان ، وكلها تكوينات اجتماعية اقتصادية يستند نموها على الصناعات التصديرية [1] .

مما سبق يتبين أن مناهج التصنيع التى تسيدت فى التكوينات الاجتماعية الاقتصادية للعالم الثالث ، قد جاءت من مفهوم " خاص " للتخلف ، فى ضوئه أقامت تصورها لعملية التنمية باعتبارها مجرد تحقيق زيادة فى معدل نمو الناتج القومى من خلال الاعتماد على التصنيع كوسيلة تؤدى إما إلى الاستعاضة عن الواردات ، وإما أن تتجاوزه إلى زيادة الصادرات . وفى كل من المنهجين ، فإن الصناعة تلعب دورا خافتا بل قل هامشيا فى النشاط الاقتصادى ، سواء فى تزويد المناشط الأخرى بما تحتاجها من سلع إنتاجية ووسيطة ، أو فى إقامة قاعدة تكنولوجية محلية ، أو فى توسيع السوق المحلى بالقدر الذى يوفر لها نموا مستقرا أو ثابتا ، كل هذه العقبات ساهمت فى زيادة مشاكل ميزان المدفوعات والديون ، لذا يمكن القول أن منهجى التصنيع عن طريق الاستعاضة عن الواردات ، أو عن طريق التصدير ، لم يف بتنمية اقتصادية حقيقية ، وإنما أنتجا تعميقا للتخلف والتبعية ، وكذلك تعيين القسمة الدولية للعمل بشكل قاطع ، أو ما يسمى بمركب السيطرة التبعية .

رابعا ، إطلالة على حقيقة النمو الصناعى فى العالم الثالث :

شهد الواقع الصناعى فى البلدان النامية تغيرات ملحوظة غداة حصولها على استقلالها السياسى ، دلالة ذلك ما انتاب حصة الصناعة من نمو وتغير . فإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد فرضت إيقاف تصدير السلع المصنوعة إليها ، فإن النمو الصناعى فى هذه البلدان يؤرخ لولادته منذ أزمة ١٩٣٠ . ولكن لا ينبغى أن يفوتنا أن نذكر أن الحرب العالمية الثانية ، وتصاعد حركات التحرر الوطنى كانت أبلغ وأشد تأثيرا فى تصاعد النمو الصناعى فى هذه البلدان .

---

(١) فرانك ، البرجوازية الرثة والتطور الرث ، ص ١٠٨ . وأيضا : محمد الجوهرى وآخرون ، تنمية العالم الثالث : الابعاد الاجتماعية والاقتصادية . ص ٢٩٥ – ٢٩٩ .

ويدلل على ذلك فرانك "Frank" بما حدث فى كولومبيا ، إذ أنه فى السنوات التى سبقت الأزمة كان الانتاج قد نما بمعـدل يقل عن ٣ ٪ فى عقد الثلاثينات ، وبلغ معدل النمو حوالى ١١ ٪ ، كما أنه فى حوالى ثلث عقد من ١٩٣٠ حتى ١٩٣٣ أنشئت حوالى ٨٤٢ مؤسسة صناعية (١) .

وبالنظر إلى الإنتاج الصناعى فى العالم الثالث منذ عام ١٩٣٨ ، يتضح بجلاء تقدم الإنتاج الصناعى التحويلى فى البلدان النامية . إن الانتاج الصناعى فى عقد كامل من عام ١٩٣٨ – حتى عام ١٩٤٨ حقق نموا قدره ٤٠ ٪ ، أى ٥ر٣ ٪ سنويا ، أو ما يقرب من ٢ ٪ كمتوسط للفرد . إن هذا النمو يكشف عن تقدم سريع فى الإنتاج الصناعى . وإن الخطط الصناعية التى وضعتها هذه الدول ساعدت على تعجيل النمو الصناعى بوتائر مرتفعة ، وساهمت فى تصحيح الاختلالات الهيكلية التى أصابت البنى الاقتصادية (٢) " . وفى عقد الخمسينات (١٩٥٠ – ١٩٦٠) . بلغ المعدل السنوى للنمو حوالى ٧ ٪ ، أى ٥ ٪ كمتوسط للفرد أما فى عقد الستينات (١٩٦٠ – ١٩٧٠) فقد بلغ معدل النمو السنوى زيادة عن العقد السابق تقدر بحوالى ٣ ٪ ، وزيادة عن متوسط الفرد بحوالى ٥ ٪ . لقد طرأت تغيرات ملحوظة على الإنتاج الصناعى للبلدان النامية غداة حصولها على الاستقلال السياسى ، وتتضح هذه التغيرات فى ازدياد حصة الصناعة ، وإن كانت بصورة بطيئة فى الانتاج الإجمالى المحلى ، فإنها تسجل وتائر مرتفعة بين جميع فروع الصناعة التحويلية وبالنظر إلى العقود الثلاث الممتدة من ١٩٥١ حتى ١٩٨١ نجد أن الإنتاج الصناعى قد ازداد حوالى ٦ مرات ، وازداد الإنتاج الصناعى (الثقيل منه) حوالى ٨ مرات تقريبا (٣) .

نخلص مما سبق أن معدلات النمو الصناعى فى الدول النامية أصابها الارتفاع ولكن يتضح ذلك بشكل جلى إذا ما قورنت بمعدلات النمو فى البلدان المتقدمة إن متوسط معدلات النمو للفرد فى السنة كانت فى الصناعة التحويلية لبلدان أوربا تتراوح بين ٥ر١ – ٣ ٪ ، وإن النسبة الأخيرة تمثل حدها الأعلى طيلة السنوات الأولى لانطلاقها ، وفى العقود الثلاث الأخيرة شهدت البلدان المتقدمة وتائر نمو أسرع كان معدل النمو فيها ٤ ٪ . وبمقارنة نسبة النمو فى العالم الثالث مع البلدان الصناعية مثل اليابان وإيطاليا فى بداية عهدها بالتصنيع نجد أن البلدان النامية قد حققت معدل نمو يفوقها .

---

(١) فرانك ، البرجوازية الرثة .... ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، وأيضا : ميهالى شيـمانى " البلدان النامية والاقتصاد العالمى ، ص ٢٧ .

(٢) بول بايروك ، مأزق العالم الثالث ، ص ١٦٤ .

(٣) Y.popove, essay ..., op. cit.,p.258.

وعلى الرغم من أن الاشارات والبيانات الإحصائية توضح أن ثمة ارتفاع فى النمو الاقتصادى بعامة ، والنمو الصناعى بخاصة فيما بين سنتى ١٩٥٠ – ١٩٥٣ فى الدول النامية ، فإنها تسجل معدلا فى الناتج القومى بحوالى ٥ ٪ ، كما بلغ إنتاج الفرد ينمو ٥ر٢ ٪ . أما معدل الإنتاج الصناعى فقد ارتفع بنسبة ٧ ٪ سنويا خلال تلك الفترة . وإذا كانت معدلات النمو الصناعى فى الدول النامية منذ خمسينات القرن العشرين ، قد حققت معدلات أعلى من مثيلاتها فى الدول المتقدمة ، فإن النموالصناعى الذى عرفته دول العالم الثالث لم يسهم فى تقريب الهوة الحضارية والتكنولوجية والاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة (١) .

ويرى كليسمت وبرارجينا أنه نتيجة لسياسة التنشيط Stimulation الشاملة التى اتبعتها الدول النامية فى مضمار التصنيع ارتفعت معدلات نمو الصناعة التحويلية بشكل ملحوظ ولكن ينبغى أن نعى أن نصيبها فى الإنتاج الإجمالى كان منخفضا ، نتيجة للمستوى المنخفض الذى حققه المنتج الصناعى بالنسبة للنمو الاجمالى العام . ولقد ارتبط نمو الإنتاج الصناعى فى الدول النامية بصورة فجة بالصناعات الاستهلاكية ، وقد دفعها نحو ذلك سد الاحتياجات الداخلية للسكان . وقد تلازم مع هذا النمط من الصناعات وضع السياسات الحمائية أو ما يعرف بالتعريفة الجمركية وتراخيص الاستيراد ... الخ . ويذهبا أيضا إلى إن هذه السياسات ساعدت على نمو الإنتاج الصناعى بشكل أفضل ، كما أنها حققت تطورات واضحة فى هيكلها من ناحية زيادة الوزن النوعى للصناعات الثقيلة وفى مقارنة الهيكل للصناعة التحويلية يتضح أن نصيب الفروع التقليدية فى البلاد النامية قد هبطت من ٦٩ ٪ فى عام ١٩٣٨ الى ٥٥ ٪ فى عام ١٩٦٨ ، بيد أنه فى عدد من البلدان لا يزال يبلغ نصيبها حوالى ٧٠ – ٨٠ ٪ من إنتاج الصناعات التحويلية ، فضلا عن أنه فى العقود الأخيرة كانت معدلات نمو الفروع التقليدية أقل سرعة عما هو عليه فى الفروع الجديدة للصناعات الثقيلة ، إذ زادت منتجات الصناعة الخفيفة فى قرابة ثلاثة عقود إلى حوالى ٤ مرات ، أما الصناعات الثقيلة فقد زادت فى الفترة نفسها بحوالى ١٠ مرات . ان هيكل الصناعة التحويلية فى جميع البلدان النامية أصابه الفقر ، وأن هذه التغيرات تتجلى بوضوح أكثر فى صناعات أمريكا اللاتينية ، إذ نمى الوزن النوعى للصناعة الثقيلة بمعدلات متعاظمة . وغنى عن البيان أن هذا النمو قد تحقق بصورة ملموسة من جانب الدول الأكثر تقدما التى طرقت بشكل ملحوظ ميدان الصناعة الثقيلة (الجزائر ، إيران ، العراق ، تركيا ، المكسيك ، أفغانستان ، الهند ، مصر وغيرها) (٢) .

---

(١) السيد الحسينى ، التصنيع والتنمية ... ، المرجع السابق ، ص ١١ .

(٢) O.G. Clesmet and Y.A. Bragina, Distinction and prospects of industrial development, p. 24-25.

وبعد إلقاء الضوء على النمو الصناعى فى العالم الثالث ، فثمة قضية جديرة بالاهتمام تتعلق بمدى ماهية البلدان النامية فى تصنيع مواردها . إن البيانات تشير بوضوح إلى أن هناك تفككا واضحا بين قطاعات اقتصادياتها من جانب ، وداخل القطاعات نفسها من جانب آخر . ويدلنا ذلك على وهن الرابطة بين قطاعاتها وفروعها وعدم تكاملها . بكلام آخر ان هذه البلدان تفتقر إلى ربط عملية تصنيع المواد الخام والخيارات الاستهلاكية النهائية برأس المال ، كما أن هذه الصناعات تعمل على أساس عناصر مستوردة ، وليس على أساس تصنيع الموارد الوطنية فى اقتصاد متكامل ، وهذا يعنى تركز الصناعات الأكثر بدائية ، مع تصنيع ضعيف للموارد الوطنية ، وتعامل واهن بين القطاعات والفروع الداخلية ، تلك الأمور التى تزيد الضغط على ميزانى التجارة والمدفوعات .

ويدعم " كاسترو " هذه القضية فيرى أن البلدان النامية حينما تنتج ٨ ٪من الأحشاب المصنعة في العالم الثالث ، فهى لا تصنع إلا ١ر٪ فقط من ماكينات قطع الأخشاب . وعلى الرغم من أنها تنتج حوالى ٥ر٢٨ ٪ من الإنتاج الزراعى ، إلا أنها تصنع فقط حوالى ٩ر٦ ٪ من الماكينات والأدوات الزراعية كما أنها تنتج أيضا حوالى ٦ر٦ ٪ من ماكينات الخراطة ، وحوالى ٧ر١ من آلات التفريز ، وحوالى ٩ر ٪ من ماكينات كبس وتصفيح المعادن و ٦ ٪ من ماكينات قطع المعادن . حتى فى الصناعات التى توجهت أخيرا إلى البلدان النامية (الماكينات المتحركة) فنجدها لم تساهم إلا بتجميع ٨ر٥ ٪ منها فى عام ١٩٧٩ . ويكشف ذلك عن أن أغلبية البلدان النامية ذات مشاركة ضعيفة فى إنتاج السلع الرأسمالية المعقدة ، إذ يغلب على منتجاتها الصناعية الصفة البسيطة والتى تعنى أساسا بالصناعات الغذائية والاستهلاكية (التجميعية) [1] .

وجدير بالذكر أن قيام كثير من المؤسسات والمشاريع الصناعية فى العالم الثالث يعود إلى الدور الذى تلعبه الشركات متعددة القوميات [*] . ولا نجافى الحقيقة إذا قلنا أن الشركات دولية النشاط يقع على عاتقها الوضع الصناعى المتخلف فى العالم الثالث . إن النمو المشوه للتصنيع فى هذه البلدان يرجع بالضرورة إلى سيطرة الرأسمالية الصناعية والاحتكارات

---

(١) فيدل كاسترو ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ – ١٤٥ .

(*) حول دور الشركات متعددة القوميات . انظر :

– مايكل تانزر وآخرون ، من الاقتصاد القومى إلى الاقتصاد الكونى : دور الشركات متعددة الجنسيات ، ١٩٨١ .

– أحمد غزاوى ، شركات عبر الحدود فى البلدان النامية ، ١٩٨٣ .

– حسام عيسى ، نقل التكنولوجيا : دراسة فى الآليات القانونية للتبعية الدولية ، ١٩٨٧ .

الأجنبية متعددة القوميات على الصناعةفى العالم الثالث ، هذه السيطرة التى تفرض نموذجا تنمويا لا يتلائم ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية التى تكفل القضاء على الاختلالات الهيكلية وتتجاوز التخلف .

إن الفهم الحقيقى لما يكتنف التصنيع من صعوبات يفرض ضرورة فهم القضايا المتصلة بالعلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، تلك العلاقة التى تجعل من الصعوبة بمكان نشوء رأسمال صناعى وطنى فى دول الاطراف ، وعدم تمكن البرجوازية فى هذه الدول من لعب نفس الدور الذى قامت به البرجوازية فى المركز . أى أن البرجوازية هى البلدان المتخلفة لا تتعدى كونها زبونا أو عميلا للبرجوازية المالية والصناعية فى البلدان المتقدمة ، أو بمفهوم فرانك " برجوازية رثة " . وما ينسحب على البرجوازية فى الأطراف ، ينسحب تماما على البروليتاريا ، تلك التى أضحت غريبة عن مواقعها وعن المهام الموكولة إليها . إن عدم سيطرة هؤلاء – أقصد البرجوازية والبروليتاريا – على الفائض الاقتصادى ، وعدم قدرتهم على تحطيم سيطرة النظام الرأسمالى على الأنماط الإنتاجية القائمة فى العالم الثالث ، ساهم فى سيادة أشكال مهترئة للتصنيع (منهج الاستعاضة عن الواردات ومنهج التوجه للتصدير) تسهم فى تكريس واقع التبعية للمنظومة الرأسمالية العالمية .

إن الدول النامية تحتاج إلى صناعة معتمدة على الذات ومتكاملة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ، تمكنها من طى سنوات التخلف ، وتقرب الشقة الحضارية بينها وبين العالم المتقدم ، وكما تحتاج هذه البلدان إلى صناعة قوية معتمدة على الذات ، فهي تحتاج إلى طبقات اجتماعية قوية . لذا يمكن القول أن التصنيع باعتباره أهم أدوات العملية التنموية ، وأنه يلعب دورا متعاظما فى التطور التاريخى الاقتصادى والاجتماعى للمجتمعات الإنسانية ، فإنه يعد أحد العوامل الحاسمة فى إحداث التغيرات الجذرية على البنى الاقتصادية ، وكذا فى تشكيل الخريطة الطبقية . وإذا كان هذا الوضع يتضح بجلاء فى المجتمعات الغربية ، فإنه فى مجتمعات العالم الثالث يأتى مشوها وناقصا . ولما كان المجتمع المصرى يدخل فى مصفوفه مجتمعات العالم الثالث المتخلفة . فإن الباب القادم سوف يهتم بقضية التصنيع فى مصر ليوضح الظروف الاقتصادية – الداخلية والخارجية – والأيديولوجيات المتباينة التى ساهمت فى صياغته ، ومدى مساهمته فى تشكيل البنية الطبقية .